طريق ڤيينا مرت في عدن ولم تصل إلى بيروت

بري متفائل رئاسياً وجنبلاط على شكوكه الأميركية

حفل تسلم أسلحة وذخائر مقدمة كهبة من الصين للجيش اللبناني (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

الاتفاق النووي حل على إيران احتفالات وابتهاجات وابتهالات بمناسبة عيد الفطر، ونزل على حلفائها في اليمن خصوصا، هزائم كلفتهم وجودهم حتى الآن، أقله في عدن.

وطبقا لما أوردت «الأنباء» اليمن أولا، ويليه العراق سورية، ولبنان في الدرجة الأخيرة من سلم الحلول المرتبطة بالاتفاق النووي، فطريق ڤيينا مرت في صنعاء، ولم يظهر لها أثر يذكر في بيروت.

«المستقبل» لم يتوقف أمام منطق الربح والخسارة في هذا الاتفاق الامعي، لكن السؤال الذي يطرحه المستقبليون: كيف ستترجم طهران هذا الاتفاق؟

هل ستنكفئ إلى الداخل لانقاذ اقتصادها المنهار؟

أم ستواصل سياسة تصدير الأزمات إلى دول المنطقة؟

و«الحقيقة المرة» بحسب قناة المستقبل ان مفاوضات الاتفاق التي استغرقت سنتين هدرت خلالها إيران الكثير من دماء العرب، بدءا من العراق وسورية واليمن وليس انتهاء بلبنان.

حزب الله يعلن وقف عداد جلسات انتخاب الرئيس

عون يعاود تحريك الشارع ومعلومات لـ «الأنباء» عن وعد 2008 الذي يطالب به

سلام يحدد مواصفات الرئيس التوافقي بعيداً عن مرشحي 8 و4 آذار

وقد حاول رئيس مجلس النواب نبيه بري ترجمة هذا الاتفاق لبنانيا، بتسريع انتخاب رئيس الجمهورية، قابله صمت حزب الله، بينما ذكّر وليد جنبلاط بمئات آلاف القتلى العرب الذين حاكت إيران سجادة الاتفاقية بجثثهم.

الراهن ان ثمة انقساما واضحا بين السياسيين في بيروت، بين متفائل بانفراج رئاسي قريب وبين قلق حيال ما يمكن ان يكون مختبئا من شياطين التفاصيل والمفاجآت بين سطور اتفاق ڤيينا النووي، حيث تلاقت التقية الإيرانية العميقة الجذور، بالمصلحة الاميركية ـ الغربية المجردة من القيم، على حد قول مصدر في 14 آذار لـ«الأنباء».

من هنا سيكون الترقب سيد المواقف، خصوصا ان الترجمات الميدانية للاتفاق بدأت تظهر سريعا في أرض اليمن، حيث بدأ الضفدع الحوثي المنفوخ يستعيد حجمه الطبيعي انطلاقا من تراجعاته المتسارعة في عدن.

قناة «المنار» الناطقة بلسان حزب الله، توقعت مستجدات توقف عداد جلسات انتخاب رئيس الجمهورية التي بلغت بالأمس، الستة وعشرين جلسة، لم تنتج رئيسا، بقدر ما أنتجت تصريحات بنبرات مختلفة، عما كانت قبل توقيع الاتفاق، خصوصا أن رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنيورة، الذي استذكر التاريخ الطويل للعلاقة بين إيران والدول العربية بحلوها ومرها، والجغرافيا المتصلة بين الدول العربية وإيران، والمصالح الحقيقية التي يجب أن تكون مستقرة بين الجانبين.

وكان اللافت أمس، كلام رئيس الحكومة تمام سلام لـ«بي.بي.سي» الذي اعتبر أن وصول احد المرشحين الحاليين الأربعة لرئاسة الجمهورية، يشكل انتصارا لفريق وانكسارا لآخر، والمرشحون المفترضون هم: سمير جعجع وأمين الجميل من 14 آذار والعماد ميشال عون وسليمان فرنجية من 8 آذار، ولم يتطرق سلام الى مرشح اللقاء النيابي الديموقراطي هنري حلو، المحسوب على الوسط، إنما حرص على الدعوة للاتيان برئيس لا يؤدي إلى انتصار او انكسار بل إلى رئيس حيادي معتدل، من بين مجموعة شخصيات ملائمة. وفي معلومات لـ «الأنباء» أن أي تقدم ملموس لهذه المساعي لم يحصل بعد، فمازال العماد عون مصرا على أحقيته برئاسة الجمهورية، مثيرا مسألة وعد كان طابخو «تسوية الدوحة» التي أوصلت العماد ميشال سليمان الى رئاسة الجمهورية عام 2008، قد قطعوه له، بأن يكون الرئيس التالي، وهو لازال مصرا على تنفيذ الوعد.

ومن دلالات عدم التقدم، عودة التيار العوني الى المواكب السيارة وإطلاق الهتافات والشعارات والمنشورات المطالبة بالتجمعات الشعبية اعتبارا من يوم أمس.

أما رئيس اللقاء الديموقراطي وليد جنبلاط فقال لموقع «الأنباء» الالكتروني، الناطق بلسان حزبه، إذا كان الخلاف الإيراني ـ الأميركي في أوجه لم يدفع واشنطن الى الضغط على إيران لوقف المجازر التي ارتكبها النظام في سورية، فهل من الممكن توقع حصول ذلك، مع توقيع هذا الاتفاق وبدء مرحلة الوئام والانسجام.

ريفي: أؤيد دعوة احتياط الجيش

بيروت ـ داوود رمال

أعلن وزير العدل اللواء أشرف ريفي تأييده دعوة الاحتياط لتعزيز قدرات الجيش اللبناني، وهي دعوة قانونية ودستورية ليس فيها ارتجال أو تذاك على أي صيغة أخرى من خلال «انصار الجيش».

ريفي كشف بعد لقائه الرئيس السابق ميشال سليمان ان كل المحاكمات في ملف «فتح الإسلام». صارت منتهية، وتبقى لدينا ملفات نحو أربعة أشخاص عندهم حالات خاصة جدا وسيتم الانتهاء منها في المرحلة المقبلة، إنما الملف كملف انجزناه كله. ونقل ريفي عن الرئيس سليمان تأكيده ان العدالة هي السبيل الوحيد لتكريس سيادة الدولة وتكريس منطق دولة القانون ودولة الإنسان، ولم يكن أحد منا يميل إلى انتقام أو إلى ردات الفعل غير المدروسة أو غير القانونية، فالدولة تحقق العدالة من خلال الاحكام القضائية وحسب.

الوزير ريفي قال أمس لصحيفة اللواء انه لا يحتاج الى شهادة من أحد على لبنانيته وبعده عن المنحى الطائفي، داعيا قناة O.TV الناطق بلسان التيار الوطني الحر التي اتهمته بإبعاد قضاة مسيحيين من المناطق الشمالية الى ان تخيط بغير هذه المسلة، واصفا المحطة العونية بالمفترية، موضحا ان مجلس القضاء الأعلى هوالذي يجري التشكيلات القضائية وليس وزير العدل.

تقرير إخباري

الأزمة الحكومية اللبنانية «نائمة» وتستيقظ «مذعورة» بعد هدنة العيد

بيروت ـ خاص: الوضع الحكومي عالق ومجمد على أزمة مرشحة للعودة وبزخم أقوى بعد انتهاء «هدنة العيد». وحسب مصادر مطلعة فإن الاتصالات التي جرت مع الرئيس تمام سلام لم تتوصل حتى الآن الى أي مخرج وتسوية.

ذلك أن العماد عون مدعوما من حزب الله متمسك ببند التعيينات الأمنية والمشاركة في جدول الأعمال، فيما يبدي سلام استعدادا للبحث والنقاش في آلية عمل الحكومة ولكن من دون الالتزام بأي تعهد مسبق، على أن يلي النقاش إذا لم يصل الى نتيجة مناقشة وإقرار بنود جدول الأعمال من دون ربطها ببند التعيينات، إضافة الى أن سلام يرفض مشاركته في جدول الأعمال معتبرا ذلك انتقاصا من صلاحياته كرئيس للحكومة.

تمسك سلام برفض تعطيل مجلس الوزراء، يقابله رفض الفريق الآخر الخوض في أي مخرج لا يضع بين يديه ڤيتو التعطيل من خلال الإصرار على التوافق المطلق آلية وحيدة ودائمة لقرارات السلطة الإجرائية.

هكذا تهاوت سريعا بضعة اقتراحات تناولت إمكانية البحث في آلية ثالثة كتجزئة قرارات مجلس الوزراء وتصنيفها في ترتيب يبدأ بالأقل أهمية تدرجا ذهابا الى الأكثر أهمية، أو ما سمي بالقرارات الميثاقية الملزمة للتوافق.

يقول سلام بالاحتكام الى المادة 65 من الدستور التي تنادي بأولوية التوافق على أن يصبح التصويت في حال إخفاقه ملزما.

تاليا فإن المادة 65 دون سواها، ودونما الحاجة الى اجتهادات، وحدها تقرر طريقة عمل مجلس الوزراء وتنظمه، سواء حضر رئيس الجمهورية أم لم يحضر، وسواء كان في منصبه أو شغر هذا المنصب، كونها تختص تحديدا بصلاحيات مجلس الوزراء واتخاذه هو القرارات، والذي لا يصوت الرئيس فيه. على طرف نقيض منه، يعزو تكتل التغيير والإصلاح وحزب الله تطبيق أحكام المادة 65 إلى وجود رئيس الجمهورية في منصبه، ما يقتضي تحت وطأة الشغور تعليق مفاعيل هذه المادة، وجعل التوافق المطلق آلية وحيدة لاتخاذ القرارات، ما دام مجلس الوزراء تولى وكالة صلاحيات الرئيس ما أن وقع الشغور.

وتضيف هذه الأوساط أن التطور الذي سجل كان انكفاء الرئيس نبيه بري عن التدخل في الشأن الحكومي، وبالتالي انكفاء أرجحية التصويت على التوافق في مجلس الوزراء.

وحصل هذا الانكفاء بعد دخول مباشر لحزب الله على خط الوضع الحكومي، وبعد تلقيه شكوى من العماد عون ضد بري بصفته المسؤول الأول عن تشجيع وتحريض الرئيس تمام سلام وتيار المستقبل.

وفي هذه المعلومات أن حزب الله الذي يدير علاقة صعبة ومتوازنة بين حليفيه بري وعون، انحاز الى عون في الموضوع الحكومي ودعم بري في موضوع مجلس النواب وفتح دورة استثنائية بتوقيع كل الوزراء بمن فيهم وزراء عون الذي تراجع عن اتفاق كان أبرمه مع القوات اللبنانية بألا تكون معاودة للجلسات التشريعية إلا بعد إدراج قانوني الانتخابات واستعادة الجنسية على رأس جدول أعمال أول جلسة.

تجدر الإشارة في سياق الاتصالات السياسية الى الدور الذي يقوم به د.سمير جعجع للتقريب وتطرية الأجواء بين سلام وعون، ترجمة لروحية ورقة النوايا من جهة، وحماية للاستقرار الحكومي والسياسي من جهة ثانية.

وطرح جعجع أثناء لقائه مع سلام في السرايا (تلا ذلك لقاء بين عون وموفد جعجع الخاص الى الرابية ملحم الرياشي) سلة من الأفكار لمقاربة الملف الحكومي بعدما توقف سلام عند الآلية الخاصة بالحكومة، معتبرا أن الآلية المعتمدة منذ حصول الشغور الرئاسي مازالت صالحة وأن التوافق أول الطريق وأي اعتراض لمجرد الاعتراض أو المشاكسة لا يمكن القبول به، وأن بت الملفات يكون بندا بندا فيؤجل الخلافي ويبت بما يعتبر إدارة لشؤون الناس والصالح العام.

وفي موضوع الدورة الاستثنائية، تحدث جعجع عن «ضمانات» تتصل بجدول أعمال الدورة.

فلفت سلام الى أن هذه الضمانات هي من صلاحية رئيس مجلس النواب، وأن الحديث معه في شأنها أجدى وأنفع.

«جيش الفتح» يرد على الحملة العسكرية ضد الزبداني بمحاولة السيطرة على «الفوعة» و«كفريا» في الشمال

عواصم ـ عاصم علي ووكالات:

بدأت جبهة النصرة وفصائل إسلامية أبرزها حركة أحرار الشام معركة للسيطرة على بلدتي الفوعة وكفريا الشيعيتين الخاضعتين لسيطرة قوات النظام في شمال غرب سورية رداً على «الحملة العسكرية» ضد مدينة الزبداني في ريف دمشق.

وأكد المرصد السوري لحقوق الانسان تعرض البلدتين اللتين يقطنهما نحو خمسين ألف مواطن من الطائفة الشيعية لقصف كثيف تزامنا مع اندلاع معارك في محيطهما.

وقالت الفصائل المنضوية في إطار «جيش الفتح» في بيان نشره الأخير على حسابه على موقع تويتر امس الاول «قررنا بدء معركة كفريا والفوعة ضد قوات النظام الأسدي ومليشيات إيران لنذيقهم في الشمال ما يذيقون أهلنا في الزبداني».

وتحاصر فصائل «جيش الفتح» بلدتي الفوعة وكفريا الشيعيتين بشكل كامل منذ نهاية شهر مارس. وسيطرت هذه الفصائل منذ ذلك الحين على مجمل محافظة ادلب بعد طرد القوات النظامية من المدن الكبرى والمواقع العسكرية التي كانت تتمركز فيها.

وأوضح «جيش الفتح» في بيانه عن «غزوة كفريا والفوعة» أن قراره بدء المعركة يأتي في ظل «حملة عسكرية شرسة مصحوبة بقصف اجرامي بالبراميل المتفجرة المحرمة دوليا على منطقة الزبداني المحاصرة بهدف إبادة أهلها وتهجيرهم».

وأكد المرصد السوري لحقوق الانسان بدء معركة السيطرة على بلدتي الفوعة وكفريا، مشيرا الى استهداف جبهة النصرة والفصائل الاسلامية البلدتين «بقصف مكثف بعشرات القذائف الصاروخية وقذائف محلية الصنع» تزامنا مع قصف قوات النظام والمسلحين الموالين لها مناطق تحت سيطرة الفصائل.

وتحدث عن «اشتباكات عنيفة اندلعت بين مقاتلي فصائل جيش الفتح من جهة وقوات النظام والمسلحين الموالين لها من جهة اخرى في محيط البلدتين وريفهما».

الى ذلك، أشارت وثيقة لوكالة الأمن القومي الأميركية نشرها موقع ذي انترسبت الالكتروني الى أن إسرائيل هي المسؤولة عن اغتيال العميد السوري محمد سليمان القريب من الرئيس السوري بشار الأسد في عام 2008.

وذكرت إسرائيل باعتبارها مسؤولة عن عملية الاغتيال في وثيقة داخلية لوكالة الأمن القومي الأميركية، سربها المستشار السابق لدى الوكالة ادوارد سنودن، بحسب ذي انترسبت.

وهذه الوثيقة، المستخرجة من انتيليبيديا، وهي قاعدة بيانات داخلية لجهاز الاستخبارات، تشير إلى ان عملية الاغتيال تمت على يد كوماندوس من البحرية الإسرائيلية في مدينة طرطوس الساحلية.

وتضيف الوثيقة ان هذا الاغتيال هو الأول الذي يعرف بأن إسرائيل قامت به ضد «مسؤول في حكومة شرعية».

وفي العام 2010، نشرت ويكيليكس برقية اميركية تشير الى ان سورية تشتبه بمسؤولية إسرائيل في عملية اغتيال العميد.

وقتل العميد سليمان مساء 1 أغسطس من العام 2008 على يد قناصة في منزله الواقع على شاطئ طرطوس، حينما كان يستقبل ضيوفا.

وحينها، كان بشار الاسد في زيارة رسمية الى طهران.

وانتظرت الحكومة السورية أياما عدة لتأكيد مقتل رجل الظل، قليل الشهرة ولكنه كان قريبا جدا من الرئيس السوري.

ويعرف سليمان بأنه كان صلة الوصل بين النظام السوري وحزب الله اللبناني.

وكان أيضا على صلة بموقع «الكبر»، والذي وفقا للأميركيين، كان محطة للطاقة الذرية قيد الإنشاء في سورية، ودمرته إسرائيل في سبتمبر عام 2007.

وكان محمد سليمان أيضا محاورا للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال تحقيقها حول الطموحات النووية السورية، بحسب ما كشفت الوكالة بعد بضعة اشهر من مقتله.

وبحسب ذي انترسبت، فإن وكالة الأمن القومي حملت إسرائيل مسؤولية اغتيال العميد السوري بناء على اعتراض اتصالات إسرائيلية.

وثائق سنودن: إسرائيل اغتالت مستشار الأسد

المعلومات تشير إلى أن العملية تمت على يد كوماندوس في طرطوس

منصور لـ «الأنباء»: الأشهر المقبلة ستشهد انطلاق مد جسور التلاقي حول العديد من الملفات بالمنطقة

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى وزير الخارجية الأسبق عدنان منصور ان الاتفاق النووي بين إيران والغرب إنجاز نوعي بكل المقاييس وهو ما كان ليتحقق لولا وحدة الموقف السياسي الإيراني، ولولا حنكة وحكمة وحرفية الديبلوماسية الإيرانية التي تمثلت بمحمد ظريف وعلي اكبر صالحي وعباس عرقجي، معتبرا بالتالي ان ايران وبعد 12 عاما من المفاوضات، ستكون بفعل دخولها من الباب العريض الى النادي النووي، وبفعل حقها في تخصيب اليورانيوم وإجراء البحوث العلمية المتعلقة ببرنامجها النووي، في موقع القرار الدولي، سواء على مستوى الاستراتيجيات الدولية، او على مستوى الحل والربط في الملفات الإقليمية والدولية.

وعن مدى انعكاس الاتفاق على مستقبل المنطقة العربية، لفت منصور في تصريح لـ «الأنباء»، الى ان الاتفاق النووي سيؤسس حكما لعلاقات مستقبلية بين إيران ودول الجوار وكذلك بينها وبين دول الغرب، وسيساعد دون أدنى شك على حلحلة ملفات كثيرة في المنطقة، أي انه سيؤسس لمفاوضات مستقبلية بين إيران والدول المعنية في أزمات المنطقة الإقليمية.

وقال ان ما نسمعه من تعليقات وتحليلات حول علاقة الاتفاق بأحداث المنطقة، مجرد تكهنات وتمنيات وإملاءات ليس إلا، لأن ما يجري في المنطقة ليس من صنع إيران إنما هو نتيجة تفاعلات وصدامات وسياسات متناقضة .

ولفت منصور الى ان المفاوض الإيراني تعامل ببراعة وذكاء حاد مع المفاوضات، بحيث فصل بين الملف النووي وملفات المنطقة، وذلك لعدم إضعاف ملفه من خلال حصر المفاوضات فقط بحقه في تخصيب اليورانيوم وإجراء البحوث العلمية المتعلقة ببرنامجه النووي، أما وقد انتهت المفاوضات الى اتفاق بين إيران ومجموعة الخمس زائد واحد، سيبدأ العالم بمشاهدة ذوبان الجليد الذي كان مستحكما بالعلاقات الإيرانية ـ الدولية، الأمر الذي سيمهد في المستقبل القريب الى انطلاق البحث في تعقيدات المنطقة، لاسيما انها تعقيدات ترتبط مباشرة بمصالح كل من روسيا والولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، مؤكدا بمعنى آخر ان إيران ما بعد الاتفاق ستجد نفسها أكثر مرونة.

وعما اذا كان لبنان سيقطف ثمار الاتفاق النووي رئيسا للجمهورية، لفت منصور الى ان الفرق بين لبنان وايران هو ان الايرانيين شعبا وحكومة ومؤسسات تعاطوا مع ملفهم النووي بموقف موحد وبالتفافهم حول مرشد الثورة، وهو الموقف الذي يفتقر اليه اللبنانيون نتيجة غرقهم في المتناقضات وفي التضارب بوجهات النظر، الأمر الذي حال دون تلاقيهم في مساحة مشتركة وتفاهمهم لا على انتخاب رئيس للجمهورية ولا على اقرار قانون انتخاب جديد، مؤكدا ان حل أزمة الرئاسة اللبنانية يعود للبنانيين وحدهم وليس لغيرهم، الا ان اللبنانيين تعودوا ان يرموا بمشاكلهم في أحضان الخارج ليأتيهم الحل معلبا وجاهزا لتناوله على المأدبة اللبنانية.